

دراسة تحليلية لأثر حزمة السياسات
الإصلاحية على محاصيل الحبوب الرئيسية

عادل عيد حسن محفوظ
أحمد فؤاد محمد مشهور
قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

تاريخ الاستلام ٢٠٠٣/٤/١٩ تاريخ الموافقة ٢٠٠٣/٤/٢٣

ملخص البحث : استهدفت هذه الدراسة تشخيص أثر تطبيق حزمة برامج السياسات الإصلاحية على أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية (الأرز، والذرة الشامية، والقمح)، بالإضافة إلى تقييم الآثار الممتدة لتلك السياسات على عوائد وتكاليف إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية.

وأظهرت النتائج أن هناك زيادة معنوية إحصائية فى الرقعة المنزرعة بمحاصيل الحبوب الثلاثة على السواء استجابة للحوافز السعرية المترتبة على الإصلاح الاقتصادى، وإن كان القمح هو الأكثر استجابة فى هذا الشأن. كما أظهرت انخفاض أجور العمل البشرى لصالح أجور الآلات والمعدات، أما بالنسبة لإجمالى الأجور فبرغم زيادتها المعنوية بين الفترتين إلا أن أهميتها النسبية ضمن تكاليف الإنتاج الكلية قد انخفضت بعد تطبيق السياسات الإصلاحية فى القطاع الزراعى، وفى المقابل ارتفعت الأهمية النسبية لكل من قيمة مستلزمات الإنتاج النقدية (التقوى، السماد البلدى والكىماوى، المبيدات، المصاريف العمومية) والإيجار النقدى، وكانت المحصلة النهائية ارتفاع إجمالى تكاليف إنتاج تلك المحاصيل حيث زادت فى فترة ما بعد التحرر الاقتصادى بما يقرب من ٤,٥، ٤، ٤,٦ ضعف نظيرتها فى الفترة السابقة لتطبيق السياسات الإصلاحية لكل من الأرز، والذرة الشامية، والقمح على الترتيب.

وعلى الجانب الأخر، كان لتطبيق السياسات الإصلاحية أثره الإيجابى على إجمالى العائد، حيث ارتفع فى ظل التحرر الاقتصادى بما يقرب من ٤,٢، ٣,٢، ٣,٥ ضعف نظيره

فى الفترة السابقة لتطبيق السياسات الإصلاحية لكل من الأرز، والذرة الشامية، والقمح على الترتيب. وانعكس هذا الأمر على صافى العائد من تلك المحاصيل بالرغم من إنخفاض الأهمية النسبية لصافى العائد على الجنيه ، إلا أنه ارتفع بصورة مطلقة فى فترة ما بعد التحرر الاقتصادى بما يقرب من ٣,٩ ، ٢,٤ ، ٢,٧ ضعف نظيره فى الفترة السابقة لتطبيق السياسات الإصلاحية للمحاصيل الثلاثة على الترتيب.

وبالنسبة لمعايير الحوافز النسبية، أظهرت نتائج قياس معامل الحماية الفعال أن أسواق محاصيل الحبوب مازالت تتسم بالتنشوء نتيجة للسياسات وإن خفت حدته فى الفترة الثانية، حيث خضع منتج هذه المحاصيل فى الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٨) لضرائب ضمنية أو لحماية سالبة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٣٠% لكل من الذرة الشامية والقمح، وحد أقصى بلغ نحو ٣٧% للأرز، تراجعت هذه الضرائب فى فترة ما بعد تطبيق السياسات الإصلاحية حيث بلغت نحو ١٧% فى المحاصيل الثلاثة على السواء. وفى المقابل تمتع مستهلكو تلك السلع بدعم ضمنى يعادل هذه النسب لكلا الفترتين.

ووفقا لمعيار الميزة النسبية المعبر عن الكفاءة النسبية فى استخدام الموارد المحلية، اتضح أن محاصيل الحبوب تتسم بتكلفة موارد محلية تقل عن الوحدة، الأمر الذى يشير إلى أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذه المحاصيل. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج أظهرت تراجعاً فى الكفاءة النسبية فى استخدام الموارد المحلية فى الفترة الثانية بالنسبة لمحصولى الأرز والذرة الشامية، بينما زادت كفاءة الاستخدام للموارد المحلية فى القمح إلا أنه ربما يكون ذلك راجعاً لارتفاع سعر الناتج الثانوى (التبن) بشكل ملحوظ فى ظل تطبيق السياسات الإصلاحية، حيث ارتفع متوسط سعر الحمل من نحو ١٨,٩٨ جنيهاً فى الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٨) إلى نحو ٥٢,٤١ جنيهاً فى الفترة الثانية (١٩٨٩-٢٠٠١).

مقدمة : تمثل مجموعة محاصيل الحبوب - ومنها الأرز والذرة الشامية والقمح على وجه الخصوص- أحد المحاور الأساسية لأى سياسة من السياسات المطبقة فى القطاع الزراعى وذلك لأهميتها الاقتصادية سواء على مستوى السوق المحلى أو بالنسبة للتعامل مع العالم الخارجى، حيث تمثل واردات الحبوب الغذائية (القمح ودقيقه

والتسويق ومستلزمات الإنتاج لآليات السوق دون تدخل الدولة. وفي هذا الإطار تضاربت نتائج عدد من الدراسات المرتبطة بتحليل آثار التحرر الاقتصادى، ففي حين أشار البعض إلى زيادة الرقعة المزروعة بمحاصيل الحبوب بسبب ارتفاع الفائض الاقتصادى الناجم عن زيادة كلا من المساحة والإنتاجية معا (Shenashan, 1998, (Emam, 1998)، (El-Guendy, 1999). وفى المقابل أوضحت دراسة أخرى (نصار، عثمان، ١٩٩٨) أن هناك بعض الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادى منها ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج، وزيادة الإجراءات الزراعية، مع وجود بعض الاختناقات فى تسويق بعض المحاصيل الزراعية.

مشكلة الدراسة: نظرا لأن سياسات الإصلاح الاقتصادى عادة ما تكون فى صورة حزمة من البرامج الإصلاحية والتسويقية والتسويقية والمؤسسية والائتمانية والمالية والنقدية وغيرها من برامج السياسات ذات الصلة، وأن هذه الحزمة من السياسات تتشابك فيما بينها، ومن ثم فإن تطبيقها يؤدي إلى ظهور سلسلة متلاحقة من

والذرة الشامية) جانبا هاما من التجارة الخارجية المصرية، فى حين يعتبر الأرز المحصول التصديرى الثالث بعد القطن والموايح على الرغم من تراجع قيمة صادراته وعدم الاستقرار فى السياسة التصديرية لهذا المحصول خلال الفترة الماضية.

ولقد ساهمت السياسات الزراعية التى طبقت بداية من عقد الستينات من القرن الماضى فى تراكم كثير من المشكلات الاقتصادية التى من أهمها الفجوة الغذائية فى الحبوب خاصة تلك التى ترتبط بعلاقات تبادلية مع كثير من المشكلات الأخرى المتمثلة فى زيادة الاستهلاك وارتفاع أسعار السلع الغذائية. وفى هذا الشأن أشارت نتائج بعض الدراسات إلى حدوث تفاوت فى تغير صافى الدخل الحقيقى خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ حيث حدثت زيادة فى عائد الأرز والذرة الشامية، مقابل ثبات صافى العائد من القمح (حسائين، ١٩٩٩).

وتصحيحا لذلك اتجهت استراتيجيات القطاع الزراعى منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضى إلى ترك القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسعير

التأثيرات على الإنتاج الزراعى. ومع غياب التوافق فى نتائج العديد من الدراسات السابقة حول إيجابية أو سلبية آثار تطبيق السياسات الإصلاحية على القطاع الزراعى.

وترتبط على ما تقدم يمكن صياغة المشكلة البحثية فى ضوء التساؤل الآتى : ما هو أثر تطبيق حزمة برامج السياسات الإصلاحية على المتغيرات الفاعلة فى إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية؟ وما هى إمكانية تشخيص الآثار الممتدة لهذه السياسات على العائد والتكاليف لتلك الحاصلات الاستراتيجية؟.

هدف الدراسة: تستهدف الدراسة محاولة فحص آثار تطبيق حزمة برامج السياسات الإصلاحية على أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بإنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية (الأرز، والذرة الشامية، والقمح). بالإضافة إلى تقييم الآثار الممتدة لتلك السياسات على عوائد وتكاليف إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية.

مصادر البيانات ومنهجية البحث: اعتمدت الدراسة فى تحليلها على البيانات المنشورة وغير المنشورة التى تصدرها الإدارة

المركزية للاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى. كما تم الاستعانة بالأبحاث والدراسات والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

حاولت الدراسة -اعتمادا على التحليل الإحصائى الوصفى والكمى - تحديد الملامح والسمات المترتبة على تطبيق حزمة برامج السياسات الإصلاحية على المتغيرات الفاعلة فى إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية، وفى هذا الشأن تم الاعتماد على متغير المساحة -باعتبارها أحد المتغيرات التى تعكس الاستجابة للحوافز السعرية- فى تقسيم فترة الدراسة (١٩٧٨-٢٠٠١) لتحديد نقطة الفصل بين الفترة السابقة لتطبيق السياسات الإصلاحية وفترة التطبيق ذاتها، فتبين أنها تتراوح بين عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩ -شكل (١، ٢، ٣)- وبالتالي تم اعتبار عام ١٩٨٨ بمثابة نقطة الفصل بين الفترة السابقة للتطبيق (١٩٧٨-١٩٨٨)، وفترة التطبيق (١٩٨٩-٢٠٠١).

ومن ناحية أخرى، فقد اعتمدت الدراسة على منهج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية Policy Analysis Matrix (PAM) لتحليل وتقييم الآثار الممتدة

النتائج والمناقشة

محصول الأرز:

يتضمن هذا الجزء دراسة التطور في المتغيرات الإقتصادية الزراعية، وذلك في ثلاث بنود رئيسية هي إجمالي الأجر شامل الأجر للعمل البشرى والألى والحيوانى، وتكلفة المستلزمات النقدية شامله التقاوى والسماذ البلدى والكيمواى والمبيدات والمصاريف العمومية، والإيجار السنوى ومن ثم التكاليف الكلية والعائد الكلى وصافى العائد للفدان، بالإضافة إلى تطور المساحة السنوية المنزرعة بمحصول الأرز.

مساحة الأرز: يتضح من الجدول (٢) أن متوسط المساحة المنزرعة بمحصول الأرز بلغ نحو ٩٨٢,٥٦ ألف فدان فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨، ونحو ١٣٠٣ ألف فدان فى الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١ على الترتيب، وعكست قيمة "ت" المحسوبة للفرق بين متوسط المساحة للفترتين الفروق المعنوية إحصائياً، وبينما بلغ معدل الإنخفاض السنوى فى المساحة نحو ١٠,٣٤ ألف فدان سنوياً خلال الفترة الأولى، إلا أنه فى الفترة الثانية بلغ معدل الزيادة الموجب نحو ٥١,٠٢ ألف فدان وكلاهما معنوى إحصائياً، وأيضاً

لتطبيق السياسات الإصلاحية على العائد والتكاليف لإنتاج محاصيل الحبوب وذلك باعتبارها أحد مناهج التحليل الكمي للسياسات الزراعية الذى يعتمد على حساب نوعين من المعايير، الأول يهتم بقياس الحوافز النسبية باستخدام معاملات الحماية الاسمية لكل من المدخلات والمخرجات Nominal Protection Coefficient (NPCI, NPCO)، ومعامل الحماية الفعلى Effective Protection (EPC) Coefficient. أما النوع الثانى فيهتم بقياس الكفاءة النسبية فى استخدام الموارد (معيار تكلفة الموارد المحلية "DRC" Domestic Resource Cost).

وفى هذا الشأن تم حساب القيم الاقتصادية لمنتجات المحاصيل موضوع الدراسة وفقاً للسعر المزرعى المكافئ Equivalent Farm Price الذى يعكس تكلفة الفرصة الاجتماعية على مستوى الوحدة (الفدان) المساحية (إبراهيم، ٢٠٠٢). أما بخصوص التقييم الاقتصادى لبنود تكاليف الإنتاج، فقد اعتمدت الدراسة على استخدام معاملات تحويل الأسعار النقدية إلى أسعارها الظلية الموضحة بالجدول (١).

الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، حيث بلغت نحو ٢٢,٣١%، ٤١,٥٤% من إجمالي التكاليف الفدائية للفترتين المذكورتين على الترتيب، وأكد ذلك الإنخفاض الملحوظ أيضاً في معدل الزيادة السنوي المعنوي إحصائياً في أجور العمالة البشرية حيث بلغ نحو ١٥,٩٢ جنيهاً في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨، مقارنة بنحو ١٠,٩٠ جنيهاً في الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠٠، وعكست نتائج التحليل الفروق المعنوية إحصائياً سواء بين متوسط الأجور أو معدل الزيادة السنوي بين فترتي الدراسة. وفي ذات الوقت أظهرت النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في أجور الآلات والتي بلغت نحو ٥١,٦٠، ٢٦٢,٩٩ جنيهاً في فترتي الدراسة الأولى والثانية على الترتيب، وتمثل نحو ١٩,٧٩%، ٢٢,٥٣% من إجمالي التكاليف الفدائية، كما أشارت النتائج أيضاً إلى الإرتفاع الملحوظ في معدل الزيادة السنوي والمعنوي إحصائياً لتكلفة العمليات الآلية، حيث بلغ نحو ١٠,٠٧ جنيهاً للفترة الأولى وإرتفع إلى نحو ٢٣,٢١ جنيهاً للفترة الثانية، كما تأكدت المعنوية الإحصائية للفروق بين متوسط الأجور ومعدل زيادتها السنوية بين فترتي الدراسة، ويمكن القول أن الإنخفاض في الأجور البشرية خلال فترة تطبيق

أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية الفرق الإحصائي بين معدل التغير في الفترتين وفقاً لإختبار شو "Chow test".

إجمالي الأجور: بلغ إجمالي الأجور (جدول:٢) اللازمة للفدان في محصول الأرز نحو ١٧٤,٠٤ جنيهاً في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ إرتفع إلى نحو ٥٤٧,٣٨ جنيهاً في الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفرق بين متوسط إجمالي الأجور لفترتي الدراسة، كما بلغ معدل الزيادة السنوي في إجمالي الأجور نحو ٢٦,٦٧، و ٣٥,٧٥ جنيهاً لفترتي الدراسة على الترتيب، وتأكدت المعنوية الإحصائية لمعدل الزيادة في كل من الفترتين موضع الدراسة، وجدير بالذكر أن إجمالي الأجور يمثل نحو ٦٦,٧٢% من إجمالي التكاليف الفدائية للفترة الأولى، إنخفض إلى نحو ٤٦,٨٩% للفترة الثانية وذلك على الرغم من إرتفاع معدل التغير السنوي الموجب في الفترة الثانية عنه في الفترة الأولى، وأمر هذا شأنه ربما يشير إلى زيادات كبيرة في باقي بنود التكاليف المصاحبة للعملية الإنتاجية.

وفيما يتعلق بأجور العمالة البشرية، تبين من نفس الجدول أنها إنخفضت في

الإحصائية للفروق بين المتوسط السنوى ومعدل الزيادة السنوى فى جميع بنود تكلفة المستلزمات النقدية المذكورة وغير المذكورة على حد سواء.

الإيجار النقدى: يتضح من جدول (٢) أن متوسط الإيجار النقدى السنوى لمحصول الأرز بلغ نحو ٣١,١٣ جنيهاً يمثل نحو ١١,٩٣% من إجمالى التكاليف فى الفترة الأولى، ونحو ٣١١,٩٣ جنيهاً تمثل نحو ٢٦,٧٢% من إجمالى التكاليف فى الفترة الثانية، فى حين بلغ معدل التغير الموجب والمعنوى إحصائياً نحو ١,٢٦ جنيهاً فى الفترة الأولى، ونحو ٦١,٨٥ جنيهاً فى الفترة الثانية، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفروق بين المتوسط السنوى ومعدل الزيادة السنوى بين فترتى الدراسة، ويمكن إستنتاج الإرتفاع الملحوظ فى الإيجار السنوى للفترة الثانية مقابل الفترة الأولى سواء على مستوى المتوسط أو معدل التغير مما يؤكد على أن للسياسات الإصلاحية أثراً إيجابية على الإيجار النقدى للقدان.

صافى العائد: وهو المحصلة النهائية والمقصود من العملية الزراعية، وتشير نتائج الجدول (٢) أن متوسط صافى العائد

السياسات الإصلاحية كان إلى حد كبير لصالح إيجار الأنوات والمعدات الآلية وإن إنخفضت عموماً نسبة تمثيل الأجور الكلية فى الفترة المذكورة مقابل فترة ما قبل تطبيق السياسات الإصلاحية.

تكلفة المستلزمات النقدية: بلغ متوسط تكلفة المستلزمات النقدية السنوية نحو ٥٥,٧٠ جنيهاً للقدان (جدول:٢) تمثل نحو ٢١,٣٥% من إجمالى التكاليف فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨، ونحو ٣٠٨,٠٨ جنيهاً تمثل نحو ٢٦,٣٩% من إجمالى التكاليف فى الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١، فى حين بلغ معدل الزيادة السنوى والمعنوى إحصائياً نحو ٦,٤٨ جنيهاً فى الفترة الأولى مقابل ٢٧,٣٠ جنيهاً فى الفترة الثانية، وجدير بالذكر أن التحليل الإحصائى أكد الفروق الإحصائية والمعنوية بين متوسط تكلفة المستلزمات النقدية لفترتى الدراسة. وفى حين تمثل تكلفة التقاوى والسماد الكيماوى والمصاريف العمومية نحو ٦,٩%، ٥,٣%، ٤,٦% على الترتيب من إجمالى التكاليف فى الفترة الأولى، فإنها تمثل نحو ٦,٠١%، ٧,٣٢%، ٦,٧٤% على الترتيب من إجمالى التكاليف فى الفترة الثانية، وتأكدت المعنوية

بالجنبيه لفسدان الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠١، وذلك على النحو التالى:

مساحة الذرة الشامية: يتبين من الجدول أن متوسط المساحة المزروعة بالذرة الشامية بلغت نحو ١,٣٨٨ مليون فدان فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩٨، بمعدل زيادة بلغ نحو ٣,٣٦ ألف فدان سنوياً، ولم تتأكد المعنوية الإحصائية لمعدل الزيادة السنوى فى هذه الفترة، فى حين بلغ نحو ١,٦٥٣ مليون فدان فى الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١، بمعدل زيادة بلغ نحو ٤,٧٥ ألف فدان سنوياً وإن كان غير معنوى، ويمكن ملاحظة الإرتفاع الملموس فى متوسط المساحة المزروعة فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، حيث تأكدت الفروق المعنوية بين فترتى الدراسة فى متوسط المساحة المزروعة بالذرة الشامية، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفروق بين معدل الزيادة لنفس الفترتين.

إجمالى الأجر: تشير تقديرات الجدول (٣) إلى أن متوسط إجمالى الأجر بلغ نحو ١٣٩,٥٥ جنياً للفدان، يمثل نحو ٥٥,٨١% من إجمالى التكاليف فى الفترة الأولى، بمعدل زيادة بلغ نحو ٢١,٠٨ جنياً سنوياً، فى حين بلغ نحو ٤١٨,١٦ جنياً، يمثل نحو

السنوى بلغ نحو ٢٣١,٧٢ جنياً بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٣٠,٤٥ جنياً، وتأكدت المعنوية الإحصائية لمعدل الزيادة فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨، ويمثل صافى العائد للجنبيه الواحد المنفق من التكاليف الكلية نحو ٨٨,٨٢ قرشاً، فى حين بلغ متوسط صافى العائد فى الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١ نحو ٨٩٩,٥٧ جنياً بمعدل زيادة سنوى ومعنوى إحصائياً بلغ نحو ٥٨,٧٤ جنياً، وبالرغم من إرتفاع المتوسط السنوى ومعدل الزيادة السنوى لصافى العائد فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، إلا أن عائد الجنيه إنخفض من نحو ٨٨,٨٢ قرشاً فى الفترة الأولى إلى نحو ٧٧,٠٦ قرشاً فى الفترة الثانية، وربما يشير ذلك إلى أن تطبيق السياسات الإصلاحية له آثار إيجابية على التكاليف الكلية والعائد الكلى ومن ثم صافى العائد وإن كانت آثارها على التكاليف أكبر من العائد، مما أدى إلى إنخفاض صافى العائد للجنبيه فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

محصول الذرة الشامية:

توضح النتائج فى جدول (٣) بعض المعايير الإحصائية لبنود التكاليف والعائد

المستلزمات النقدية: عكست الأهمية النسبية للمستلزمات النقدية زيادة ملموسة فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى (جدول:٣)، حيث بلغ متوسط تكلفة المستلزمات النقدية نحو ٧٧,٢٥ جنيهاً تمثل نحو ٣٠,٩٠% من إجمالى التكاليف للفترة الأولى، بمعدل زيادة معنوية إحصائياً بلغ نحو ١٠,٩٨ جنيهاً سنوياً، ارتفع إلى نحو ٢٤٩,٧ جنيهاً تمثل نحو ٣٣,٣٠% من إجمالى التكاليف فى الفترة الثانية بمعدل زيادة معنوية إحصائياً بلغ نحو ٢٩,٣٢ جنيهاً سنوياً. وأن أهم بنود المستلزمات التى صاحبها زيادة فى الفترة الثانية هى للتقوى والسماذ الكيماوى والمبيدات والمصاريف العمومية، حيث أكدت النتائج وجود الفروق المعنوية إحصائياً لهذه البنود المذكورة لكل من المتوسط ومعدل الزيادة السنوى.

الإيجار النقدى: يتبين من نفس الجدول أن متوسط الإيجار النقدى ارتفع بزيادة ملحوظة فى الفترة الثانية (٢٣٩,٧٠ جنيهاً) مقارنة بالفترة الأولى (٣٣,٢٢ جنيهاً) وأكد ذلك ارتفاع الأهمية النسبية لمتوسط الإيجار النقدى إلى التكاليف الكلية فى الفترة الثانية (٢٤,٩٤%) مقارنة بالفترة الأولى

٤١,٧٦% من جملة التكاليف فى الفترة الثانية بمعدل زيادة معنوية إحصائياً بلغ نحو ٢٠,٤٩ جنيهاً، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفروق بين متوسط إجمالى الأجور للفترتين موضع الدراسة، بينما لم تتأكد معنوية الفروق بين معدل الزيادة لنفس الفترات، وجدير بالملاحظة أنه بالرغم من الإرتفاع الملموس فى إجمالى الأجور فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، إلا أن أهميتها النسبية من إجمالى التكاليف إنخفضت أيضاً بشكل ملحوظ، وربما يشير ذلك إلى إرتفاع تكاليف باقى البنود سيما المستلزمات النقدية والإيجار النقدى مقارنة بالأجور الإجمالية، وعلى جانب آخر نلاحظ أيضاً الإنخفاض الملموس فى أجور العمالة البشرية سواء فى الأهمية النسبية حيث بلغت نحو ٣٩,٨٦%، ٢٦,٨٢% من إجمالى التكاليف فى الفترتين الأولى والثانية على الترتيب، أو فى معدل الزيادة السنوى وإن كان معنوياً إحصائياً للفترتين حيث بلغ نحو ١٥,٣٨ جنيهاً فى الفترة الأولى، إنخفض إلى نحو ١٠,٦٨ جنيهاً للفترة الثانية، وعكست النتائج أيضاً الفروق المعنوية بين متوسط الأجور للعمالة البشرية بين فترتى الدراسة.

محصول القمح:

يوضح جدول (٤) بعض المعايير الإحصائية لبُنود التكاليف والعائد بالجنيه لفدان محصول القمح خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠١، بالإضافة إلى المساحة المزروعة بالقمح وذلك على النحو التالي:

مساحة القمح: توضح تقديرات هذا الجدول أن متوسط مساحة محصول القمح بلغ نحو ١,٣١٣ مليون فدان سنوياً خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨، بمعدل تغير سنوي موجب بلغ نحو ١,٥ ألف فدان وإن كانت الزيادة غير معنوية، في حين بلغ نحو ٢,١٨٥ مليون فدان سنوياً في الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١ بمعدل تغير سنوي موجب و معنوي إحصائياً بلغ نحو ٦٦,٧٢ ألف فدان سنوياً، وعكست نتائج التحليل الفروق المعنوية إحصائياً بين فترتي الدراسة لكل من متوسط المساحة ومعدل التغير السنوي، وأمر هذا شأن ربما يدل على أن لتطبيق السياسات الإصلاحية في الفترة الثانية بعض الآثار إيجابية تمثلت في زيادة المساحة السنوية المزروعة بالقمح.

إجمالي الأجر: يمثل إجمالي الأجر السنوي نحو ٥٧,٨١%، ٤٠,٠٤% من

(١٣,٤٩%) وبلغ معدل الزيادة السنوي والمعنوي إحصائياً نحو ٤٥,٨٥ جنيهاً للفترة الثانية مقارنة بنحو ١,٣٨ جنيهاً للفترة الأولى، وأمر هذا شأنه ربما يعكس الآثار الإيجابية الملموسة لتطبيق السياسات الإصلاحية والتي تمثلت في تحرير العلاقة الإيجارية مثلما هو الحال في الإيجار النقدي للفدان في محصول الذرة الشامية.

صافي العائد: أظهرت النتائج في جدول (٣) الآثار السلبية لتطبيق السياسات الإصلاحية على صافي العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية والتي تمثلت في إنخفاض عائد الجنيه من نحو ٩٤ قرشاً في الفترة الأولى إلى نحو ٥٥,٣٣ قرشاً في الفترة الثانية، وأيضاً الإنخفاض الملموس في معدل الزيادة السنوي من نحو ٤٩,٩٩ جنيهاً للفترة الأولى إلى نحو ٨,٦٠ جنيهاً في الفترة الثانية مع ملاحظة أنه معنوي إحصائياً في الفترة الأولى وغير معنوي في الفترة الثانية، وذلك على الرغم من الإرتفاع المشاهد في متوسط صافي العائد للفدان في الفترة الثانية (٥٥٤,١٢ جنيهاً) مقارنة بالفترة الأولى (٢٣٥,٠٢ جنيهاً).

إجمالي التكاليف في فترتي الدراسة (جدول ٤)، حيث بلغ المتوسط السنوي نحو ١٢٥,٥٥ جنيهاً في الفترة الأولى بمعدل زيادة سنوي ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٢٠,٤٠ جنيهاً، وفي الفترة الثانية بلغ نحو ٣٩٧,٩١ جنيهاً بمعدل زيادة سنوي ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٢٦,٧٤ جنيهاً، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفروق في المتوسط الإجمالي للأجور بين الفترتين بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للفروق بين معدل الزيادة للفترتين موضع الدراسة.

تكلفة المستلزمات النقدية: يتضح من

جدول (٤) أن المتوسط السنوي لتكلفة المستلزمات النقدية بلغ نحو ٤٩,٤٢ جنيهاً يمثل نحو ٢٢,٧٥%، ونحو ٢٧٣,٤٤ جنيهاً يمثل نحو ٢٧,٤٩% من إجمالي التكاليف في الفترة الأولى والثانية على الترتيب، وبلغ معدل التغير الموجب والمعنوي إحصائياً نحو ٦,٨٩، ٢٣,٧١ جنيهاً على الترتيب لفترتي الدراسة، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفروق بين متوسط تكلفة المستلزمات النقدية بين فترتي الدراسة وكذا لمعدل الزيادة السنوي. وفيما يتعلق بأهم بنود المستلزمات النقدية يتضح أن الأهمية النسبية لتكلفة التقاوى والسماذ البلدي والسماذ الكيماوي

وفيما يتعلق بأجور العمالة البشرية كأحد البنود الأساسية لإجمالي الأجور، يتضح من نفس الجدول أنها بلغت نحو ٧٧,٦٨ جنيهاً تمثل نحو ٣٥,٧٧% من جملة التكاليف في الفترة الأولى بمعدل زيادة سنوي ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ١٣,٥١ جنيهاً، وبلغت نحو ٢٠٩,٨٨ جنيهاً تمثل نحو ٢١,١٢% من جملة التكاليف في الفترة الثانية بمعدل زيادة سنوي ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٩,٩٨ جنيهاً، وعموماً يمكن القول أنه بالرغم من ارتفاع حجم الأجور البشرية في الفترة الثانية مقابل الفترة الأولى، إلا أن الأهمية النسبية لحجم الأجور البشرية وكذا

ارتفاع الإيجار النقدي في الفترة الثانية إلى نحو ٣٢٢,٦٤ جنيهًا للفدان مقابل ٤٢,٢١ جنيهًا في الفترة الأولى ويمثل نحو ٣٢,٤٧%، ١٩,٤٤% على الترتيب للفترتين بمعدل زيادة سنوي قدره ٢٣,٧١ جنيهًا للفدان في الفترة الثانية مقابل ٦,٨٩ جنيهًا للفدان في الفترة الأولى.

صافي العائد: عكست النتائج في جدول (٤) معدل التغير السنوي الموجب والمعنوي إحصائياً، حيث بلغ نحو ٤٨,٥٤، ٧,١١ جنيهًا في الفترة الأولى والثانية على الترتيب، ويمكن ملاحظة الإنخفاض الملموس في معدل التغير السنوي نتيجة الارتفاع الملحوظ في معدل الزيادة في التكاليف الكلية مقارنة بمعدل الزيادة في إجمالي العائد، ويؤكد على ذلك أيضاً إنخفاض العائد للجنيه من ١٣٣,٩٩ قرشاً في الفترة الأولى إلى نحو ٧٨,٩٥ قرشاً في الفترة الثانية، وأمر هذا شأنه ربما يعكس الآثار السلبية لتطبيق السياسات الإصلاحية على صافي العائد لفدان القمح على الرغم من الزيادة الملحوظة في كل من العائد الكلي والتكاليف الكلية مقارنة بالفترة الأولى.

والمصاريف العمومية بلغت نحو ٤,٩٦%، ٣,٩٢%، ٨,٢٦%، ٤,٩٤% من إجمالي التكاليف للفترة الأولى بمعدل زيادة بلغ نحو ١,٥٦، ١,٢٥، ١,٨٢، ٢,٠٧ جنيهًا على الترتيب، في حين بلغت نحو ٥,٧٧%، ٢,٩٥%، ١١,٤٤%، ٦,٢٦% من إجمالي التكاليف للفترة الثانية بمعدل زيادة معنوي إحصائياً بلغ نحو ٣,٨٧، ٢,٠٢، ٩,٦٧، ٨,٤٤ جنيهًا على الترتيب لبنود المستلزمات النقدية المذكورة، وعكست الفترة الثانية ارتفاعاً ملحوظاً في الأهمية النسبية وكذلك معدل التغير السنوي الموجب لكل من الأسمدة الكيماوية والمصاريف العمومية، وتأكدت المعنوية الإحصائية للفروق في المتوسط السنوي ومعدل الزيادة لجميع بنود المستلزمات النقدية بين فترتي الدراسة، وهنا يمكن القول أن لتطبيق السياسات الإصلاحية الإقتصادية والزراعية بصفة خاصة بعض الآثار الإيجابية على بنود المستلزمات النقدية.

الإيجار النقدي: يتضح من الجدول (٤) أن تطبيق السياسات الإصلاحية في الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠١ عكس آثاراً إيجابية ملحوظة على الإيجار النقدي تمثلت في

النسب والمعاملات الخاصة بتحليل السياسات الزراعية فى إطار تحليل المنافع والتكاليف.

معامل الحماية الأسمى للمنتجات : يقيس هذا المعامل أثر السياسة على مخرجات المحصول. فإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود حماية للمنتج، بينما يعنى انخفاضه عن الواحد الصحيح تحمل المنتج لضرائب غير مباشرة، فى حين تعتبر السياسة عادلة فى حالة مساواة المعامل للواحد الصحيح.

بالنسبة لمحصول الأرز، يتضح من جدول (٧) أن قيم هذا المعامل فى الفترتين قُدرت بقيم تقل عن الواحد الصحيح، حيث بلغت فى الفترة الأولى نحو ٠,٦٥، بينما بلغت فى الفترة الثانية نحو ٠,٨٤. ويشير ذلك إلى أن الحكومة تقوم بدعم سعر الأرز لصالح المستهلك، فى ذات الوقت يتحمل المنتجون ضرائب ضمنية حيث لا يتحصل هؤلاء المنتجين إلا على ما يعادل نحو ٦٥%، ٨٤% من قيمة منتجاتهم بالأسعار العالمية فى فترتى الدراسة على الترتيب.

أما محصول الذرة الشامية، فيوضح الجدول السابق أن قيم معامل الحماية الأسمى للمنتجات قد بلغت نحو ٠,٦٩، ٠,٨١ فى

تحليل آثار تطبيق السياسات الإصلاحية:

تستخدم مصفوفة السياسة الزراعية لتقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وعلى ربحية المنتجين الزراعيين، وعلى أسعار الموارد الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج الزراعى، وأسعار خدمات الموارد الأرضية والبشرية والزراعية، وعلى صافى عوائد وتكاليف المحاصيل مقيمة مالياً (وفقاً للأسعار النقدية للسوق) واقتصادياً (وفقاً لأسعار الظل) قبل وبعد التحرر الاقتصادى بهدف تتبع الأثر الاقتصادى للسياسات من خلال قياس كل من معامل الحماية الأسمى للمخرجات والمدخلات، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل الميزة النسبية.

ويوضح جدول (٥ ، ٦) التقدير المالى والاقتصادى لبنود التكاليف، وإجمالى العائد وصافى العائد للفدان، وأثر السياسة خلال فترتى الدراسة (١٩٧٨-١٩٨٨)، (١٩٨٩-٢٠٠١). واعتماداً على تلك التقديرات وفى إطار استهداف تقييم الآثار الممتدة لحزمة برامج السياسات، أمكن تقدير

حمايةً للمنتج، بينما يعنى انخفاضه عن الواحد الصحيح تحمل المنتج لضرائب غير مباشرة، فى حين تعتبر السياسة عادلة فى حالة مساواة المعامل للواحد الصحيح.

بالنسبة لمحصول الأرز، يتضح من جدول (٧) أن قيم هذا المعامل فى الفترتين قُدرت بقيم تقل عن الواحد الصحيح، حيث بلغت نحو ٠,٨١، ٠,٩٠ فى فترتى الدراسة على الترتيب، الأمر الذى يعكس إنخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج المقدمة لمنتجى الأرز عن قيمتها العالمية. وهذا يعنى تناقص نسبة الدعم الموجه للمستلزمات من ١٩% فى فترة ما قبل التحرر الاقتصادى إلى نحو ١٠% فى ظل التحرر الاقتصادى. وهذا يتفق مع اتجاه السياسات الاقتصادية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تتلاءم مع تكلفتها الاقتصادية وأسعارها العالمية.

وفيما يتعلق بمحصول الذرة الشامية، فيوضح الجدول السابق أن قيم معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج قد بلغت نحو ٠,٦٣ فى الفترة الأولى، ونحو ٠,٧٦ فى الفترة بعد التحرر الاقتصادى. وهذا يشير إلى إنخفاض الأسعار المحلية لمستلزمات

فترتى قبل، وبعد التحرر الاقتصادى على الترتيب. وهذا يعنى أن هناك دعماً فى سعر هذا المحصول لصالح المستهلك على حساب منتج الذرة الشامية الذى يتحمل ضرائب ضمنية تقدر بحوالى ٣١%، ١٨% من قيمة ما كان يجب أن يحصل عليه المنتج بالأسعار العالمية فى فترتى الدراسة على الترتيب.

وتوضح نتائج ذات الجدول أن قيم هذا المعامل فى حالة محصول القمح لفترتى الدراسة كانت تقل عن الواحد الصحيح، حيث بلغت فى الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٨) نحو ٠,٧١، بينما بلغت فى الفترة الثانية (١٩٨٩-٢٠٠١) نحو ٠,٨٢. ويشير ذلك إلى أن الحكومة تقوم بدعم سعر القمح لصالح المستهلك، فى ذات الوقت يتحمل المنتجون ضرائب ضمنية حيث لا يتحصل هؤلاء المنتجين إلا على ما يعادل نحو ٧١%، ٨٢% من قيمة منتجاتهم بالأسعار العالمية فى فترتى الدراسة على الترتيب.

معامل الحماية الأسمى للمستلزمات :
يقس هذا المعامل أثر السياسة على مستلزمات إنتاج المحصول. فإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود

معامل الحماية الفعال : يقيس هذا المعامل أثر السياسة على منتجات ومستلزمات إنتاج المحصول معا، أى أنه يعتمد على حساب القيمة المضافة. فإذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على تمتع السلعة بحماية وحوافز للإنتاج، بينما يعنى انخفاضه عن الواحد الصحيح تحمل المنتج لضرائب غير مباشرة، فى حين تعتبر السياسة عادلة فى حالة مساواة المعامل للواحد الصحيح.

أوضحت نتائج قياس معامل الحماية الفعال المبينة بالجدول (٧) أن منتجى الأرز يتحملون ضرائب ضمنية تمثل نحو ٣٧%، ١٧% لفترتى الدراسة على الترتيب. ويشير الاتجاه التصاعدي لمعامل الحماية الفعال إلى التراجع فى الضرائب غير المباشرة التى يتحملها المنتجون بهدف التشجيع على زيادة المساحة والإنتاجية لهذا المحصول التصديرى الهام ومن ثم زيادة حصيلته الدولية من النقد الأجنبى.

وبالنسبة لمحصول الذرة الشامية، فيتضح من نفس الجدول أن منتجى الذرة الشامية يتحملون ضرائب ضمنية بلغت نحو ٣٠%، ١٧% لفترتى الدراسة على الترتيب. وربما يعكس الاتجاه التصاعدي لمعامل

الإنتاج المقدمة لمنتجى الذرة الشامية مقارنة بنظيرتها العالمية. ويلاحظ تناقص نسبة الدعم الموجه للمستلزمات من نحو ٣٧% فى الفترة الأولى إلى نحو ٢٤% فى الفترة الثانية، وهذا يتفق مع ما سبق الإشارة إليه من حيث اتجاه السياسات الاقتصادية نحو إلغاء الدعم تدريجيا على مستلزمات الإنتاج.

وتوضح نتائج ذات الجدول أن قيم هذا المعامل فى حالة محصول القمح بفترتى الدراسة كانت تقل عن الواحد الصحيح، حيث بلغت فى الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٨) نحو ٠,٧٧، بينما بلغت فى الفترة الثانية (١٩٨٩-٢٠٠١) نحو ٠,٧٦. وهذا يشير إلى انخفاض الأسعار المحلية لمستلزمات الإنتاج المقدمة لمنتجى القمح مقارنة بنظيرتها العالمية. ويلاحظ تزايد طفيف فى نسبة الدعم الموجه للمستلزمات من ٢٣% فى الفترة الأولى إلى نحو ٢٤% فى الفترة الثانية، وربما يعكس ذلك اهتمام الحكومة بحفز المزارعين على زراعة هذا المحصول لتقليل الفجوة القمحية وما يترتب عليها من خسارة اجتماعية بتزايد حجم الاستيراد من هذه السلعة الغذائية.

كانت توجه لاستيراد هذه السلعة أو تزيد من حصيلة صادرات تلك السلعة، أى أن هذا المعامل يمكن استخدامه كمقياس للميزة النسبية لنشاط سلعة ما. فالنشاط السلعي يكون ذو ميزة نسبية عندما تكون قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول، وعندما تزيد قيمته عن الواحد الصحيح فهذا يشير إلى أن توليد وحدة نقد أجنبى يتطلب أكثر من وحدة من الموارد المحلية، أى أن الدولة ليس لها ميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول.

أظهرت نتائج قياس معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول الأرز الموضحة بالجدول (٧) أن هذا المعامل بلغ نحو ٠,٢٠ فى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨، بينما بلغ نحو ٠,٣٢ فى الفترة ١٩٨٩-٢٠٠١، وهذا بدوره يبين أن لمصر ميزة نسبية فى إنتاج الأرز حيث انخفضت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح للفترتين، إلا أنه يلاحظ تراجع الميزة النسبية فى ظل التحرر الاقتصادى مقارنة بفترة ما قبل التحرر.

وبالنسبة لمحصول النرة الشامية، فيتضح من تقديرات نفس الجدول لمعامل

الحماية الفعال التراجع فى الضرائب الضمنية (غير المباشرة) التى يتحملها المنتجون بهدف تشجيعهم على زيادة مساحة وإنتاجية هذا المحصول الحبوبى الهام فى غذاء الفرد المصرى.

وتوضح نتائج ذات الجدول أن قيم هذا المعامل فى حالة محصول القمح بفترتى الدراسة كانت تقل عن الواحد الصحيح، حيث بلغت فى الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٨) نحو ٠,٧٠، بينما بلغت فى الفترة الثانية (١٩٨٩-٢٠٠١) نحو ٠,٨٣ ويشير الاتجاه التصاعدى لمعامل الحماية الفعال التراجع فى الضرائب الضمنية (غير المباشرة) التى يتحملها المنتجون بهدف تشجيعهم على زيادة مساحة وإنتاجية هذا المحصول الحبوبى الهام فى غذاء الفرد المصرى، وهذا يتوافق مع ما سبق الإشارة إليه من حيث استهداف تقليل الفجوة القمحية ومن ثم تدنية الخسارة الاجتماعية التى يتحملها المقتصد المصرى.

معامل الميزة النسبية (تكلفة الموارد المحلية): يبين هذا المعامل قدرة الدولة على إحلال مواردها المحلية لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما بهدف توفير وحدة نقد أجنبى

(2) Abd El-Sattar Shenashan, et al : **The Impact of Liberalized Economic Policy on The Production of Some Agricultural Crops**, Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 8, No. 2, September 1998.

(3) Magdy Mohamed El-Guendy : **Impacts of Agricultural Policy on Production and Competitiveness of Main Field Crops in Egypt**, Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 9, No. 1, March 1999.

(٤) سعد زكى نصار (دكتور)، مصطفى عبد الغنى عثمان (دكتور) : أثر سياسة التحرر الإقتصادي على التغيرات السعرية لمستلزمات الإنتاج والمنتج النهائى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس ١٩٩٨

(٥) على أحمد إبراهيم (دكتور) : تطور المناهج البحثية فى مجال دراسة السياسة الزراعية، تقرير مقدم للجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعى والإرشاد والمجتمع الريفى، المجلس الأعلى للجامعات، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، مايو ٢٠٠٢.

تكلفة الموارد المحلية أنه يوجد ميزة نسبية لمصر فى إنتاج هذا المحصول، حيث بلغت قيمة هذا المعامل نحو ٠,٣١، ٠,٣٢ لفترتى قبل وبعد التحرر الاقتصادى على الترتيب. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا يوجد اختلاف معنوى فى مستوى الميزة النسبية لمصر فى إنتاج هذا المحصول بين الفترتين.

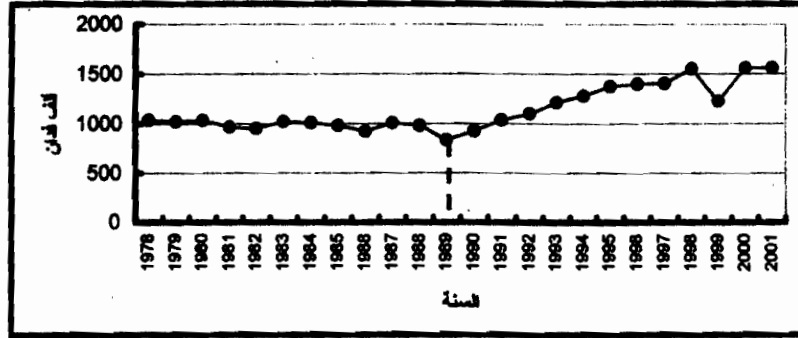
وفيما يتعلق بمحصول القمح، أظهرت نتائج الجدول (٧) أن معامل تكلفة الموارد المحلية بلغ نحو ٠,٤٤ فى فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، بينما بلغ نحو ٠,٣٩ فى فترة سيادة التحرر، وهذا يعكس وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج القمح حيث انخفضت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح للفترتين، إلا أنه يلاحظ تزايد الميزة النسبية فى ظل التحرر الاقتصادى مقارنة بفترة ما قبل التحرر.

المراجع

(١) طاهر محمد حسانين (دكتور) : استجابة الزراع للتغيرات السعرية فى إنتاج القمح والقطن، تقرير مقدم للجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعى والإرشاد والمجتمع الريفى، المجلس الأعلى للجامعات، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، مارس ١٩٩٩.

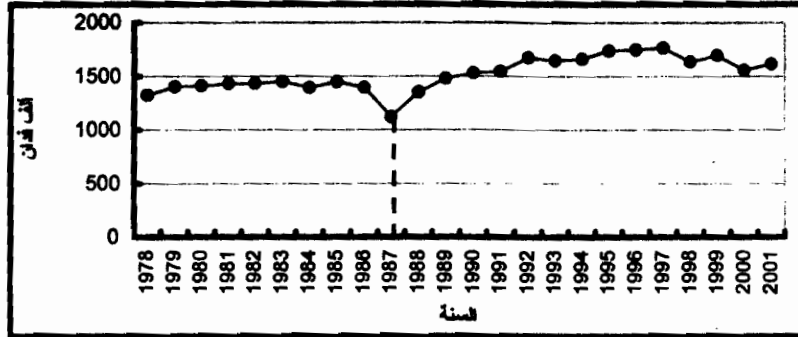
- (8) A. Koutsoyiannis : **Theory of Econometrics**, Second Edition, Macmillan Publishers Ltd., 1984.
- (9) Isabelle Tsakok : **Agricultural Price Policy, A practitioner's Guide to Partial-Equilibrium Analysis**, Cornell University Press, Ithaca & London, 1990.
- (6) World Bank, **The Economics of Project Analysis**, Washington D. C., USA, 1991.
- (٧) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، دراسة أثر التحرر الاقتصادى على التركيب المحصولى فى الأراضى القديمة والجديدة، مشروع بحثى، مايو ١٩٩٩.

شكل (١) : تطور مساحة الأرز خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.



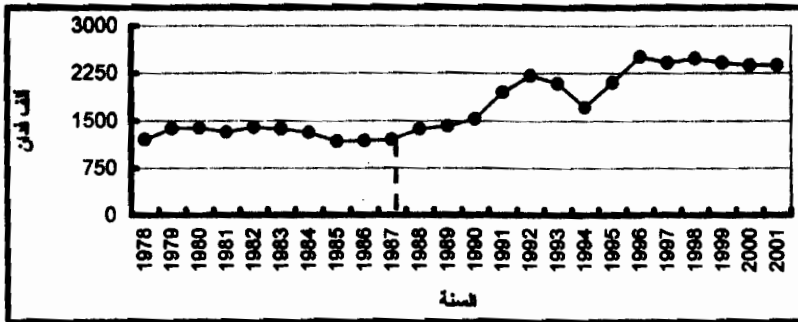
المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، سجلات قسم الإحصاء.

شكل (٢) : تطور مساحة الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.



المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، سجلات قسم الإحصاء.

شكل (٣) : تطور مساحة القمح خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.



المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، سجلات قسم الإحصاء.

جدول (١) : معاملات تحويل الأسعار إلى أسعار الظل لبنود تكاليف إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترتين (١٩٧٨-١٩٨٨)، (١٩٨٩-٢٠٠١).

البند	الفترة	١٩٨٨-١٩٧٨	٢٠٠١-١٩٨٩
أولاً : المستلزمات القابلة للتجارة:			
التقوى		١,١٤٩	١,٠٥
الأسمدة الكيماوية		١,٦٦٣	١,١٠
المبيدات		١,٩٧٦	١,٢٠
ثانياً : الموارد المحلية:			
العمل البشري		٠,٥	٠,٦٧
الألات		١,١٥٩	١,٠٠
الأرض			
تكلفة الفرصة البديلة (صافي عائد أعلى محصول منافس تال)			

(*) باقى المدخلات التى لم ترد تبقى على حالها، أى أن معامل تحويلها = ١
المصدر :

(1) World Bank, The Economics of Project Analysis, Washington D. C., 1991, p. 20.
(2) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، دراسة أثر التحضر الاقتصادى على التركيب المحصولى فى الأراضى القديمة والجديدة، مشروع بحثى، مايو ١٩٩٩

جدول (٢): الملامح الإحصائية لبنود التكاليف والعائد بالجنه لعدان الأرز خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠١.

البند	١٩٧٨ - ١٩٨٨			١٩٨٩ - ٢٠٠١			مخوية الفرق بين الفترتين
	المتوسط	%	معدل التغير السنوى	المتوسط	%	معدل التغير السنوى	
المساحة (الف فدان)	٩٨٢,٥٦	-	-١٠,٣٤	١٣٠٣,٠٠	-	-١٠,٠٢	مطوى جدا
أجور بشرية	١٠٨,٣٧	٤١,٥٤	١٥,٩٢	٢٦٠,٤٠	٢٢,٣١	١٠,٩٠	مطوى جدا
أجور حيوانية	١٤,٠٧	٥,٣٩	-٠,٦٧	٢٣,٩٩	٢,٠٥	١,٦٤	مطوى جدا
أجور البقرة	٥١,٦٠	١٩,٧٩	١٠,٠٧	٢٢٢,٩٩	٢٢,٥٣	٢٢,٢١	مطوى جدا
جملته الأجور	١٧٤,٠٠٤	٦٦,٧٢	٢٩,٦٧	٥٤٧,٣٨	٤٦,٨٩	٣٥,٧٥	مطوى جدا
تقوى	١٧,٩٩	٦,٩٠	٢,١٣	١٠٣,٩٧	٨,٩١	٦,٠١	مطوى جدا
سماد بىدى	٧,٨٩	٣,٠٢	-٠,٣١	١٣,٤٠	١,١٥	١,٧١	مطوى جدا
سماد كىماوى	١٣,٨٢	٥,٣٠	١,٢٧	٨٠,٥٦	٦,٩٠	٧,٣٢	مطوى جدا
مبيدات	٣,٩٨	١,٥٣	٠,٤٨	٣٤,٨٤	٢,٩٨	٥,٥٢	مطوى جدا
مصاريف صومية	١٢,٠٢	٤,٦٠	٢,٢٥	٧٥,٣١	٦,٤٥	٦,٧٤	مطوى جدا
المستلزمات القديمة	٥٥,٧٠	٢١,٣٥	٦,٤٨	٣٠٨,٠٨	٢٦,٣٩	٢٧,٣٠	مطوى جدا
الإيجار	٣١,١٣	١١,٩٣	١,٢٦	٣١١,٩٣	٢٦,٧٢	٢٦,٨٥	مطوى
إجمالى لتكاليف	٢٦٠,٨٧	١٠٠,٠٠	٣٤,٤١	١١٦٧,٣٩	١٠٠,٠٠	١٢٤,٩١	مطوى جدا
إجمالى العائد	٤٩٢,٥٩	١٨٨,٨٢	٦٥,٩٥	٢٠٦٦,٩٦	١٧٧,٠٦	١٨٣,٦٤	مطوى جدا
صافى العائد	٢٣١,٧٢	٨٨,٨٢	٣٠,٥٤	٨٩٩,٥٧	٧٧,٠٦	٥٨,٧٤	مطوى جدا

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، سجلات قسم الإحصاء.

جدول (٣): الملاحح الإحصائية لبندود التكاليف والمائد بالجنينه لعدان الذرة للشامية خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠١.

البند	١٩٧٨ - ١٩٧٨			٢٠٠١ - ١٩٨٩			معدله التغير السنوي	معدله التغير السنوي	معدله التغير السنوي
	المتوسط	%	معدله التغير السنوي	المتوسط	%	معدله التغير السنوي			
المساحة (الفدان)	١٣٨٨,١٨	-	٣,٣٦-	١٦٥٣,٣١	-	٤,٧٥	مطوى جدا	غير مطوى	
أجور بشرية	٩٩,٦٥	٣٩,٨٦	٠٠١٥,٣٨	٢٦٨,٥٩	٢٦,٨٢	٠٠١٠,٦٨	مطوى جدا	غير مطوى	
أجور حيوانية	٨,٠١	٣,٢٠	٠,٢١-	٤,٠٨	٠,٤١	٠,٣٩-	مطوى جدا	غير مطوى	
أجور آنية	٣١,٨٩	١٢,٧٥	٠٠٥,٩١	١٤٥,٤٩	١٤,٥٣	٠٠١٠,٢١	مطوى جدا	غير مطوى	
جملة الأجور	١٣٩,٥٥	٥٥,٨١	٠٠٢١,٠٨	٤١٨,١٦	٤١,٧٦	٠٠٢٠,٤٩	مطوى جدا	غير مطوى	
تقوى	٥,٧٣	٢,٢٩	٠٠,٩١	٥٦,٥١	٥,٦٤	٠٠٦,٣٣	مطوى جدا	غير مطوى	
سماد بلدى	٣٦,٦٤	١٤,٦٥	٠,٤١	٥٧,١٠	٥,٧٠	٠٠٣,١٢	غير مطوى	غير مطوى	
سماد كيمائى	٢٢,٣٧	٨,٩٥	٠٠٢,٦٧	١٤٢,٣٥	١٤,٢٢	٠٠١٢,٢٧	مطوى جدا	مطوى جدا	
مبيدات	١,٧٣	٠,٦٩	٠,٠٥	١٨,١٧	١,٨١	٠٠٢,٦٩	مطوى جدا	مطوى جدا	
مصاريق صوملية	١٠,٧٨	٤,٣١	٠٠١,٨٤	٥٩,٣٩	٥,٩٣	٠٠٤,٩٠	مطوى جدا	مطوى جدا	
المستلزمات التقوية	٧٧,٢٥	٣٠,٩٠	٠١٠,٩٨	٣٣٣,٥٢	٣٣,٣٠	٠٠٢٩,٣٢	مطوى جدا	مطوى	
الإيجل	٣٣,٢٢	١٣,٢٩	٠١,٣٨	٢٤٩,٧٠	٢٤,٩٤	٠٠٤٥,٨٥	مطوى جدا	مطوى جدا	
إجمالى التكاليف	٢٥٠,٠٢	١٠٠,٠٠	٠٠٣٣,٤٥	١٠٠١,٣٨	١٠٠,٠٠	٠٠٩٥,٦٧	مطوى جدا	مطوى جدا	
إجمالى المائد	٤٨٥,٠٤	١٩٤,٠٠	٠٠٧٩,٠٩	١٥٥٥,٥٠	١٥٥,٣٣	٠٠١٠,٤٢٧	مطوى جدا	مطوى جدا	
صافى المائد	٢٣٥,٠٢	٩٤,٠٠	٠٠٤٩,٩٩	٥٥٤,١٢	٥٥,٣٣	٨,٦٠	مطوى جدا	غير مطوى	

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، سجلات قسم الإحصاء.

جدول (٤): الملاحح الإحصائية لبندود التكاليف والمائد بالجنينه لعدان القمح خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠٠١.

البند	١٩٧٨ - ١٩٧٨			٢٠٠١ - ١٩٨٩			معدله التغير السنوي	معدله التغير السنوي	معدله التغير السنوي
	المتوسط	%	معدله التغير السنوي	المتوسط	%	معدله التغير السنوي			
المساحة (الفدان)	١٣١٣,٥١	-	١,٥٠-	٢١٨٥,١١	-	٠٠٦٦,٧٢	مطوى جدا	مطوى جدا	
أجور بشرية	٧٧,٦٨	٣٥,٧٧	٠٠١٣,٥١	٢٠٩,٨٨	٢١,١٢	٠٠٩,٩٨	مطوى جدا	غير مطوى	
أجور حيوانية	٩,٠١	٤,١٥	٠,١٤	٥,٢٧	٠,٥٣	٠,١٣-	مطوى	مطوى	
أجور آنية	٣٨,٨٦	١٧,٨٩	٠٠٦,٧٥	١٨٢,٧٦	١٨,٣٩	٠٠١٦,٨٩	مطوى جدا	مطوى جدا	
جملة الأجور	١٢٥,٥٥	٥٧,٨١	٠٠٢٠,٤٠	٣٩٧,٩١	٤٠,٠٤	٠٠٢٦,٧٤	غير مطوى	مطوى جدا	
تقوى	١٠,٧٧	٤,٩٦	٠٠١,٥٦	٥٧,٣٤	٥,٧٧	٠٠٣,٨٧	مطوى	مطوى	
سماد بلدى	٨,٥١	٣,٩٢	٠٠١,٢٥	٢٩,٣٥	٢,٩٥	٠٠٢,٠٢	مطوى	مطوى	
سماد كيمائى	١٧,٩٤	٨,٢٦	٠٠١,٨٢	١١٣,٧٣	١١,٤٤	٠٠٩,٦٧	مطوى	مطوى	
مبيدات	١,٤٦	٠,٦٧	٠,٩٢	١٠,٦٦	١,٠٧	٠٠١,٧٠	مطوى	مطوى	
مصاريق صوملية	١٠,٧٤	٤,٩٤	٠٠٢,٠٧	٦٠,١٦	٦,٢٦	٠٠٨,٤٤	مطوى	مطوى	
المستلزمات التقوية	٤٩,٤٢	٢٢,٧٥	٠٠٦,٨٩	٢٧٣,٢٤	٢٧,٤٩	٠٠٢٣,٧١	مطوى	مطوى	
الإيجل	٤٢,٢١	١٩,٤٤	٠٠٢,٢٦	٣٢٢,٦٤	٣٢,٤٧	٠٠٦٢,٢٧	مطوى	مطوى	
إجمالى التكاليف	٢١٧,١٨	١٠٠,٠٠	٠٠٢٩,٥٦	٩٩٣,٧٩	١٠٠,٠٠	٠٠١٢,٧٢	مطوى	مطوى	
إجمالى المائد	٥٠٨,١٩	٢٣٣,٩٩	٠٠٨١,٩١	١٧٧٨,٤٠	١٧٨,٩٥	٠٠١٩,٨٣	مطوى	مطوى	
صافى المائد	٢٩١,٠١	١٣٣,٩٩	٠٠٤٨,٥٤	٧٨٤,٦١	٧٨,٩٥	٧,١١	مطوى	غير مطوى	

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى، سجلات قسم الإحصاء.

جدول (٥) : التقييم المالي والاقتصادي لبنود التكاليف وإيراد الغدان لمحاصيل الأرز والذرة الشامية والقمح خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.

البند	محصول الأرز		محصول الذرة الشامية		محصول القمح							
	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الأولى		الفترة الثانية					
	اقتصادي	مالي	اقتصادي	مالي	اقتصادي	مالي	اقتصادي	مالي				
أجور عمل بشري	١٠٢,٦٢	٥١,٣١	٢٥٣,٥٨	١٢٦,٧٩	٩٢,٨٥	٤٦,٤٢	٢٦١,٣٦	١٣٠,٦٨	٧١,١٣	٣٥,٥٧	٢٠٥,٢٥	١٠٢,٦٢
أجور عمل حيواني	١٣,٩٦	١٣,٩٦	٢٣,٣٣	٢٣,٣٣	٧,٩٧	٧,٩٧	٤,٤١	٤,٤١	٩,٤٠	٩,٤٠	٥,٢٣	٥,٢٣
أجور عمل آلي	٤٤,٥٣	٧٠,٨٠	٢٥٢,٧١	٤٠١,٨٠	٢٩,٢٨	٤٦,٥٥	١٣٨,٩٧	٢٢٠,٩٧	٣٤,٧٧	٥٥,٢٨	١٧٥,١٦	٢٧٨,٥٠
للتقوى	١٦,٩٨	١٩,٥١	٩٨,٢٢	١١٢,٨٦	٥,٠٧	٥,٨٢	٥٣,١٦	٦١,٠٩	٩,٧٧	١١,٢٢	٥٤,٦٢	٦٢,٧٦
سماد بلدي	٧,٦٦	٧,٦٦	١٣,١٧	١٣,١٧	١٩,٢٠	٣٧,٣٩	٥٤,٩٠	٥٤,٩٠	٧,٧٢	٧,٧٢	٢٨,٤٢	٢٨,٤٢
سماد كيميائي	١٣,٠٨	٢١,٧٤	٧٦,٠٦	٨٧,٣٩	٢١,١٨	٣٥,٢٢	١٣٤,١٢	٢٢٣,٠٥	١٧,٢٤	٢٨,٦٧	١٠٦,٩٥	١٧٧,٦٨
مبيدات	١,٤٠	١,٦٨	٣٢,٥١	٣٨,٩٨	٠,٨٤	١,٠٠	١٦,٩٩	٢٠,٣٧	٠,٢٤	٠,٢٨	١٠,٠٩	١٢,١٥
مصاريف عمومية	١٠,٦٨	١٠,٦٨	٧١,٥٧	٧١,٥٧	٩,٧١	٩,٧١	٥٦,٥٦	٥٦,٥٦	٩,٤٩	٩,٤٩	٥٩,٢٧	٥٩,٢٧
ج. تكاليف بدون الإيجار	٢١٠,٩١	١٩٧,٣٥	٨٢١,١٥	٨٧٥,٨٩	١٨٦,٠٩	١٩٠,٠٨	٧٧٢,٠٢	٧٢٠,٤٨	١٥٩,٧٥	١٥٧,٦٢	٦٤٤,٩٨	٧٢٦,٧٥
إيجار	٣٠,٨٥	١٤٤,٣١	٢٩٠,٥٧	٦٤٥,٠٣	٣١,٥٣	١١٣,٩٢	٢٣٤,٤٨	٤٥٦,٢٩	٤١,٣٠	١٦٥,٧٥	٣٠١,٨٤	٦٧٣,٦٢
إجمالي التكاليف	٢٤١,٧٦	٣٤١,٦٦	١١١١,٧٢	١٥٢٠,٩٣	٢١٧,٦٢	٣٠٤,٠٠	٩٥٤,٩٦	١٢٢٨,٣٢	٢٠١,٠٥	٣٢٣,٣٨	٩٤٦,٨٢	١٤٠٠,٣٦
إجمالي العائد	٤٤٢,٩٠	٦٨٦,٥٧	١٩٦١,٥٣	٢٣٣٦,٦٤	٣١١,٦٦	٤٥٣,٦٦	١٤٩٧,٧٨	١٨٤٢,٧٦	٣٤٥,٤١	٤٣٢,٣٨	١٦٩٧,٧١	٢٠٧٦,٦٨

المصدر : (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، سجلات قسم الإحصاء.

(٢) جدول (٤) بالدراسة.

جدول (٦) : مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الأرز والذرة الشامية والقمح خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.

المحصول	التقييم	الفترة الأولى							الفترة الثانية		
		الإيرادات	التكاليف			صافى العقد	الإيرادات	التكاليف		صافى العقد	
			المستزمات للقبلة	جملة عنصر لصل	الموارد المحلّية الأرض			المستزمات للقبلة	جملة عنصر لصل		الموارد المحلّية الأرض
الأرز	المالى	٤٢٢,٩٠	٤٩,٧٩	١٦١,١٢	٣٠,٨٥	٢٠١,١٥	١٩٦١,٥٣	٢٩١,٥٣	٥٢٩,٦٢	٢٩٠,٥٧	٤٨٩,٨١
	الاقتصادى	٦٨٦,٥٧	٦١,٢٧	١٣٦,٠٨	١٤٤,٣١	٣٤٤,٩١	٢٣٣٦,٦٤	٣٢٣,٩٧	٥٥١,٩٢	٦٤٥,٠٣	٨١٥,٧٢
	أثر السياسة	(٢٤٣,٦٦)	(١١,٤٨)	٢٥,٠٤	(١١٣,٤٦)	(١٤٣,٧٦)	(٣٧٥,١٢)	(٣٢,٤٤)	(٢٢,٣٠)	(٣٥٤,٤٧)	٣٤,٠٩
الذرة الشامية	المالى	٣١١,٦٦	٥٥,٩٩	١٣٠,٠٩	٣١,٥٣	٩٤,٠٥	١٤٩٧,٧٨	٣١٥,٧٤	٤٠٤,٧٤	٢٣٤,٤٨	٥٤٢,٨١
	الاقتصادى	٤٥٣,٦٦	٨٩,١٤	١٠٠,٩٤	١١٣,٩٢	١٤٩,٦٦	١٨٤٢,٧٦	٤١٥,٩٦	٣٥٦,٠٦	٤٥٦,٢٩	٦١٤,٤٤
	أثر السياسة	(١٤٢,٠٠)	(٣٣,١٥)	٢٩,١٥	(٨٢,٣٩)	(٥٥,٦١)	(٣٤٤,٩٨)	(١٠٠,٢٣)	(٤٨,٦٨)	(٢٢١,٨١)	(٧١,٦٢)
القمح	المالى	٣٠٨,٦٢	٤٤,٤٥	١١٥,٣٠	٤١,٣٠	١٠٧,٥٧	١٦٩٧,٧١	٢٥٩,٣٤	٣٨٥,٦٤	٣٠١,٨٤	٧٥٠,٩٠
	الاقتصادى	٤٣٢,٣٨	٥٧,٣٨	١٠٠,٢٤	١٦٥,٧٥	١٠٩,٠٠	٢٠٧٦,٦٨	٣٤٠,٣٩	٣٨٦,٣٥	٦٧٣,٦٢	٦٧٦,٣٢
	أثر السياسة	(١٢٣,٧٦)	(١٢,٩٣)	١٥,٠٥	(١٢٤,٤٥)	(١,٤٣)	(٣٧٨,٩٧)	(٨١,٠٥)	(٠,٧٢)	(٣٧١,٧٨)	٧٤,٥٧

القيم بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر : (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، سجلات قسم الإحصاء.

(٢) جدول (٥) بالدراسة.

جدول (٧) : معاملات الحماية الأسمى والفعال والميزة النسبية لمحاصيل الأرز والذرة الشامية والقمح خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠١.

محصول القمح		محصول الذرة الشامية		محصول الأرز		المعامل
الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	
٠,٨٢	٠,٧١	٠,٨١	٠,٦٩	٠,٨٤	٠,٦٥	الحماية الأسمى للنواتج
٠,٧٦	٠,٧٧	٠,٧٦	٠,٦٣	٠,٩٠	٠,٨١	الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج
٠,٨٣	٠,٧٠	٠,٨٣	٠,٧٠	٠,٨٣	٠,٦٣	الحماية الفعال
٠,٣٩	٠,٤٤	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٢٣	تكلفة الموارد المحلية

المصدر : (١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، سجلات قسم الإحصاء.
(٢) جدول (٦) بالدراسة

**AN ANALYTICAL STUDY FOR PACKAGE
OF REFORM POLICIES IMPACT ON
MAIN CEREAL CROPS**

Adel E. H. Mahfouz

Ahmed F. M. Mashhour

*Department of Agriculture Economics
Faculty of Agriculture, Zagazig University*

The study aims at measuring and investigating the impacts of reform policies on cereal crops production (rice, maize, and wheat).

The results and conclusions of this study showed that:

The cultivated area to rice, maize, and wheat has significantly increased during the economic reform era. These increases in cultivated area which are partly due to the implementation of liberalization policy.

At the same time, labor wages have decreased, while machinery cost has been increased. On the other hand, despite the increase of total wages, there has been a drop in the percentage of total cost production after economic liberalization.

The economic liberalization policy has led increase of total cost and farm prices of these crops. However, the increases in prices have overweighed the increases in costs such that net revenues per feddan have also increased. This result is in general agreement with economic theory, since under liberalization policy each farmer has worked on maximizing net his profit without being hindered by outside constraints.

According to the values of different protection or relative incentive measures (NPCO, NPCI, and EPC), the market of three studied crops are characterized by distortions because the values of these indicators are less than one. Farmers of such crops are subject to negative protection, which means that they are exposed to some sort of taxes in favor of consumers of such crops.

According to the value of relative efficiency or comparative advantage indicator, the domestic resources cost (DRC) indicate that Egypt has comparative advantage in producing those crops. Ranking of those crops according to comparative advantage indicates that wheat comes in the first place with a DRC equals 0.44, 0.39 in two periods respectively, compared to 0.31, 0.32 for maize, and 0.23, 0.32 for rice.